



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
بمناسبة الإنطلاق بالعمل بالسجل الآلي للحالة المدنية لفائدة
المواطنين المولودين بالخارج، وكذا الأرضية الإلكترونية لصلب
شهادات الكفاءة لرخصة السياقة لمواطنينا المقيمين بالخارج

بلدية الجزائر الوسطى يوم 18 جويلية 2018

- زميلي معالي وزير الشؤون الخارجية
- السيدات والسادة الحضور
- أسرة الإعلام

إنني اليوم بمعية زميلي وزير الشؤون الخارجية نقف على
الانطلاق الرسمي للأرضية الإلكترونية لتعزيز رقمنة الخدمات
الإدارية لفائدة أفراد جاليتنا في الخارج بالموازاة مع تلك التي انطلقنا
فيها داخل الوطن.

إن هذه اللبنة الجديدة التي تضاف إلى لبنات أخرى وضعناها
لفائدة أفراد جاليتنا في الخارج، ستسمح ببلوغ خدمة عمومية راقية
تم تقليص تدخل العامل البشري فيها إلى أقصى حد مما سيمكننا من

اضفاء شفافية أكبر على المعاملات الإدارية وإحاطتها بكل مؤشرات
الفعالية بهدف إرضاء كل المواطنين سواء المقيمين داخل الوطن أو
خارجه.

لذلك، فإننا نطمح أن يستفيد المواطن الجزائري بكل سهولة من
الخدمة العمومية بغض النظر عن مكان إقامته، بفضل الوثائق
البيومترية وعلى رأسها بطاقة التعريف الوطنية الالكترونية
والبيومترية والتي تعتبر حجر الأساس لتجسيد الحوكمة الإلكترونية
التي أمر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية.

■ معالي وزير الشؤون الخارجية

■ السيدات والسادة الأعضاء

فبعد دخول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حيز الخدمة بالنسبة
للمواطنين المولودين بالجزائر وما رافقه من سهولة كبيرة وسهولة في
استخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية عبر التراب الوطني، فإنه
اليوم يكتمل بإدراج معلومات الحالة المدنية للمواطنين المولودين
بالخارج، وهو ما سيسمح باستخراج وثائق الحالة المدنية عبر كامل
بلديات الوطن بغض النظر عن مكان ميلاد المواطن، وهنا أتوجه
بالشكر لكل الإطارات والموظفين من دائرتينا الوزاريتين على

المجهودات المبذولة في سبيل تخفيف وتحسين الخدمة العمومية والتي نراها اليوم حقيقة أمامنا.

أما ما تعلق بالأرضية الإلكترونية لشهادات الكفاءة لرخص السياقة الجزائرية قصد تحويلها لرخص سياقة أجنبية، فإننا عملنا على أن تكون هذه العملية هي الأخرى بطريقة رقمية على مدار 24 ساعة، فبعدما كان مواطنونا في الخارج ينتظرون لعدة شهور من أجل حصولهم على هذه الوثيقة بالطريقة الكلاسيكية، فإنهم اليوم يطلبونها بطريقة الكترونية ويتحصلون عليها بالصورة ذاتها في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر، وهو ما سيسمح أيضا بتسهيل معاملات المواطنين في الخارج وعدم تعطيلها.

■ معالي وزير الشؤون الخارجية

■ السيدات والسادة الحضور

إن القفزة النوعية في مجال تحسين الخدمات الإدارية لفائدة مواطنينا والتي لا زلنا نعمل من أجل استكمال تجسيدها، هي تشكل مراحل لا بد من المرور عليها لنصل إلى إدارة إلكترونية عصرية، تسمح لمرتفقيها بالحصول على المعلومات والخدمات من منزلهم دون عناء التنقل، وأنتم تشهدون على الأشواط التي قطعناها في هذا المجال، لكننا نطمح لأن نصل إلى إدارة بصفر أوراق، ومع دخول حيز الخدمة لسجل الحالة

المدنية الالكترونية لمواطنينا المولودين في الخارج، سيكون بالإمكان مستقبلاً من استعمال رقمهم التعريفي الوطني الذي سيشكل الهوية الجديدة لكل مواطن، سيتم بفضلها التعرف عليه في كل الإدارات العمومية ومن ثم لن يكون هنالك داع لاستخراج وثائق أو طلبها.

فنحن الآن أمام تحد كبير وهو مواكبة كل التحولات التكنولوجية وأثرها على الحياة اليومية للفرد في مختلف تعاملاته الإدارية، الذي أصبح بواسطة هاتفه الذكي يقوم بكل المعاملات، وهو ما نصبوا إليه من خلال استغلال كل هذه الحلول الذكية خدمة لمواطنينا سواء أكانوا داخل الوطن أو خارجه، تنفيذاً لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

في الختام أعددكم بأن كل المبادرات التي هدفها الارتقاء بالخدمة العمومية تلبية لمتطلبات وتطلعات مواطنينا، سنقوم بتجسيدها على أرض الواقع، كون خدمة المواطن هي سر وجودنا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

